

وحتى لا نغرق في تاريخ ما قبل حرب العام ١٩٧٣، نكتفي بالإشارة الى دلالات هذه الجهود في ما بعد تلك الحرب، نظراً الى ارتباط الاستراتيجية الاميركية الجديدة بالحظر النفطي العربي الذي ولد بعد الحرب.

ولقد سعت الولايات المتحدة، في بداية العام ١٩٧٦، الى اقامة ميثاق اسمته «ميثاق امن الخليج». واذ فشلت، كررت المحاولة بعد عامين، مطلقة عليها اسماً جديداً هو «منظمة معاهدة الشرق الاوسط - ميثاق»، نواتها مصر والسعودية وعمان والصومال واسرائيل ودول أخرى. واذ رفضت دول الجزيرة هذا المشروع، اتجهت الولايات المتحدة الى شبكة العلاقات الثنائية، تقيم عليها تعاوناً اساسه الحصول على قواعد وتسهيلات، فحققت بعض بغيتها في مصر والصومال وكينيا وعمان^(٤٢).

وتشهد المعلومات والتصريحات على ان الرئيس المصري، أنور السادات، كان اكثر كرمياً وحماساً للمشروع الاميركي من الآخرين، حين عبّر، غير مرة، عن استعداده لمنح الولايات المتحدة كل ما تحتاجه من تسهيلات على الارض المصرية، طامعاً في ان يقوم بدور الشرطي في المنطقة، والحليف المميز بدلاً من اسرائيل، ومقتنعاً بأن مسرح الخليج العربي هو الميدان المفضل لتأدية دور عسكري يثبت فيه كفاءته في خدمة المصالح الاميركية في المنطقة.

وفي الاطار ذاته، ومن خلال شبكة العلاقات الثنائية، استطاعت الولايات المتحدة، شيئاً فشيئاً، وخطوة وراء اخرى، ان تتسلل الى بعض المواقع العربية في الخليج، وبخاصة في اثر نشوب الحرب العراقية - الايرانية، التي شكلت فرصة جيدة لدخول العسكرية الاميركية الى المنطقة؛ ذلك الدخول الذي اتخذ اشكالاً عدة، مقنعة حيناً، وبيّنة حيناً آخر. ولقد كان هذا الدخول، بصوره المختلفة، هادفاً الى أمرين عاجلين، هما: توفير سباج عسكري قرب منابع النفط ومنشآته؛ وتأمين التسهيلات اللوجستية لقوات الانتشار السريع.

بعد عقد معاهدة الصلح بين مصر واسرائيل (١٩٧٩)، «طرحت الولايات المتحدة، رسمياً، مفهوم التعاون الاقليمي الذي يمكن، بموجبه، استخدام قوة مصرية - سودانية - اسرائيلية - سعودية ضد السوفييات وضد العرب الفلسطينيين والعرب الراديكاليين على السواء. وسرعان ما سقط هذا الاقتراح الذي طرحته، مبدئياً، ' الكتلة الاسرائيلية ' في الكونغرس الاميركي، وذلك بعد ما قوبل برد فعل عدائي من جانب العربية السعودية»^(٤٣).

لم تياس الولايات المتحدة بعد الاحباطات التي اصابت مشروعاتها التحالفية. وظلت تلحّ على تطوير وجودها العسكري وتوسيع اطار تسهيلاتها العسكرية، وبخاصة في حالات الطوارئ والازمات، معتمدة على ما يمكن ان تفرزه تلك الحالات من الحاجة الى العون العسكري الاميركي. وأشار تقرير للكونغرس الاميركي، أعدته لجنة من الخبراء زارت، في العام ١٩٨١، بعض دول الجزيرة وما حولها، الى «ان دول الخليج التي لا ترغب في وجود عسكري اميركي، أو اتفاقيات تسهيلات عسكرية، قد تكون راغبة، مع الزمن، في المشاركة في تعاون عسكري مع الولايات المتحدة، بشكل هادئ، مثل الحوار الاستراتيجي، والسماح بتركيز مسبق للمعدات العسكرية... ان كثيراً من الدول في المنطقة بدأت حواراً مفتوحاً مع الولايات المتحدة على نطاق واسع حول بعض المسائل الامنية، وذلك بسبب قضايا الامن المتبادلة والتحديات السوفيياتية. ومن الممكن ان تتسع هذه النقاشات بشكل مثمر الى حوارات استراتيجية، ومن ثم الى مؤسسة تشمل دولاً عدة، وتصلح لمواجهة المشكلات المشتركة»^(٤٤).

وخلصت لجنة الخبراء، في تقريرها، الى ان «زعماء الخليج يعتبرون فشل الولايات المتحدة